النظام الاقتصادي ذو المرجعية الإسلامية

(مفهومه وخصائصه وبرنامجه)

إعداد / دكتور حسين حسين شحاتة
الأستاذ بجامعة الأزهر
خبير استشاري في المعاملات المالية الشرعية
www.Darelmashora.com
E.M.Drhuhush@Hotmail.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

♦ - ما المقصود بالنظام الاقتصادي في دولة مدنية ذو المرجعية الإسلامية؟

هو تشغيل حلبة الأنشطة والمعاملات الاقتصادية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في دولة مدنية في إطار الأصالة والمعاصرة وبما يحقق التنمية الشاملة والحياة الكريمة لكل المواطنين.

بمعنى إدارة المعاملات الاقتصادية في دولة مدنية معاصرة بما لا يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وباستخدام الأساليب والأدوات الاقتصادية المعاصرة المشروعة وفقاً للقاعدة : "الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها ".

وهذا النظام يختلف عن النظام الاقتصادي الاشتراكي ذو المرجعية الاشتراكية الوضعية، وعن النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي ذو المرجعية الرأسمالية الوضعية وذلك من حيث: القيم والمثل والأخلاق والسلوكيات والمقاصد والمرجعية.

ولقد فشلت النظم الاقتصادية الوضعية في تحقيق الإشباع الروحي والمعنوي للإنسان حيث ركزت فقط على الجانب المادي وأهملت الجوانب الروحية والأخلاقية، لأنها تقوم على الفصل بين الاقتصاد والقيم الدينية والأخلاقية وهذا ما يرفضه النظام الاقتصادي الإسلامي.

ولقد أسس رسول الله صلى الله عليه وسلم في المدينة المنورة دولة مدنية، وكان من أركانها النظام الاقتصادي ذو المرجعية الإسلامية، ومن أهم معالمه: بناء السوق، وتنشيط التجارة المحلية والعالمية، وإلغاء نظام الربا، وتطبيق نظام الزكاة والصدقات والوقف الخيري، ونظام المواريث، وإنشاء بيت المال ، ووضع نظام للرقابة على المعاملات أطلق عليه نظام الحسبة .....وهذا كله وفقا لدستور متكامل للمعاملات الاقتصادية مستنبط من القرآن الكريم ، وسار على هذا الدستور والمنهج الخلفاء الراشدون والتابعون وغيرهم مع تطوير إجراءاته وسبله وأدواته في ضوء المتغيرات في كل عصر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

♦ - خصائص النظام الاقتصادي ذو المرجعية الإسلامية .

من أهم هذه الخصائص والتي تميزه عن النظم الاقتصادية الاشتراكية والليبرالية والرأسمالية المادية ما يلي:

- أنه نظام اقتصادي يقوم على القيم الروحية السامية التي نزلت بها الديانات السماوية لإشباع مكونات الإنسان الروحية والمادية معاً والتي تعتبر الباعث والحافز والدافع على الإلتزام به ديانة وخلقا وطاعة لولى الأمر.
- أنه نظام اقتصادي يقوم على الأخلاق الحسنة التي تمثل سجية الإنسان وفطرته السوية التي خلق الله الناس عليها ومنها: الصدق والأمانة والسماحة والتيسير والوسطية والقوامة والإتقان والإبداع والعدل ونحو ذلك والتي هي قوام استقرار المعاملات و تحقيق الثقة بين المتعاملين.
- أنه نظام اقتصادي يقوم على فقه الأولويات والتي تتمثل في تحقيق الضروريات التي بدونها يهلك الإنسان، ثم يلي ذلك الحاجيات والتي بدونها تكون الحياة شاقة، ثم يلي ذلك الكماليات والتحسينيات التي تحقق الحياة الرغدة.
- أنه نظام اقتصادي يقوم على التوازن بين الملكية الخاصة والملكية العامة بما يحقق أقصى ـ معدل تنمية شاملة في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية ومنها حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ العرض وحفظ المال.
- أنه نظام اقتصادي يقوم على الوسطية والاعتدال لتحقيق التيسير ورفع المشقة والحرج عن الناس وفقاً للقاعدة الشرعية: "المشقة توجب التيسير عند الضرورة " .
- أنه نظام اقتصادي يقوم على المواطنة في إطار العدل والمساواة بين الناس في إطار القوانين والتشريعات، وهذا مناط الشرائع السماوية جميعاً، وفقاً للقاعدة الشرعية: "لهم ما لنا وعليهم ما علينا".
- أنه نظام اقتصادي يقوم على الالتزام بأداء حقوق المجتمع من الضرائب ونحوها بالعدل بجانب حق الله في المال وهو الزكاة المفروضة على المسلمين دون غيرهم ويدفع غير المسلمين ضريبة التكافل الاجتماعي.
- أنه نظام اقتصادي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويقصد بالأصالة: القواعد والثوابت الكلية الشرعية، وبين المعاصرة في استخدام أساليب التقنية المعاصرة.
- أنه نظام اقتصادي يجمع بين الثبات والمرونة: ثبات الأصول الكلية المستنبطة من القرآن والسنة والمرونة في الفرعيات والإجراءات والأساليب والأدوات حتى يتواءم مع كل زمان ومكان للتنمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

♦ - معالم البرنامج الاقتصادي الإسلامي للتنمية

يتساءل كثير من الناس ولا سيما الرأسماليون والليبراليون والعلمانيون واليساريون والقوميون ومن في حكمهم : هل هناك برنامج اقتصادي إسلامي للتنمية لدى الإسلاميين؟ ولقد أجاب على هذا التساؤل بموضوعية تامة فقهاء وعلماء وخبراء الاقتصاد الإسلامي، وقالوا: نعم ومن أهم معالمه للتصدي للمشكلات الاقتصادية المعاصرة ما يلي:

أولاً: تحقيق العدل الاقتصادي بين عناصر العملية الانتاجية ومن أهمها: عنصر العمل وعنصر المال وعنصر الإدارة : بحيث يحصل كل منهم على حقه بالعدل دون اعتداء على حقوق الآخرين ومناط تحقيق ذلك التصدي لكافة صور الظلم والفساد الاقتصادي ومنها: السرقة والاختلاس والغش والتكسب من الوظيفة، والمقامرات، وغسل الأموال ..... ونحو ذلك ،وهذا لن يتحقق إلا من خلال الإلتزام بالقيم والأخلاق العظيمة .

ثانياً: تحقيق الحرية و الأمن والاستقرار للعامل وإعطائه حقوقه بما يكفل له ضمان الحاجات الأصلية للمعيشة بما يتناسب مع التغيرات في الأسعار وحقه في التعبير عن رأيه بالسبل المشروعة وتكوين النقابات والاتحادات التي تحافظ على حقوقه وهذا لن يتحقق إلا بالقضاء على الاحتكار ومنع القهر والاستبداد.

ثالثاً: تحقيق الأمن والأمان لرأس المال وحمايته من الابتزاز والتعدي والمصادرة، وتخفيض كافة الرسوم والضرائب الظالمة التي تعوق انطلاقه للاستثمار في مجال الضروريات والحاجيات بما يساهم في التنمية الشاملة.

رابعاً: إعطاء أولوية الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر والتي تساهم في تشغيل العاطلين، وتطبق نظم التمويل القائمة على المشاركة والإجارة والبيوع بدلاً من نظام الفائدة الربوية.

خامساً: إقالة عثرة المشروعات الانتاجية الوطنية الضرورية بنظام القروض الحسنة لتساهم في التنمية، وإعفائها من فوائد القروض البنكية المتراكمة وتطبيق نظم التمويل بالمشاركة والإجارة والبيوع ونحوها.

سادساً: التركيز على المشروعات الوطنية ذات العلاقة بالأمن الغذائي وبضروريات الطبقة الفقيرة من خلال استراتيجية ودعمها بكافة سبل الدعم بما يحافظ على سيادة الوطن واستقلال القرارات الحكومية، والاعتماد على الذات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: حماية الموارد الطبيعية من كافة سبل الاستغلال غير الرشيد وأن تكون خيرات الوطن للوطن، وإعادة النظر في الاتفاقيات الدولية التي فيها بخساً لحقوق الوطن.

ثامناً: ترشيد سياسة الدعم بحيث تكون موجهة بصفة أساسية إلى مستحقيه، وإلغاء دعم رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب ودعم الأغنياء.

تاسعاً: ترشيد النظام المصرفي ونظام البورصة، بما يساهمان في مجال التنمية وتطهيرها من المقامرات والإشاعات والهيمنة غير المشروعة وتفعيل نظم الرقابة على معاملاتهم للاطمئنان من أنها تطابق المصالح الوطنية العليا.

عاشراً: دعم مؤسسات المجتمع المدني مثل: الجمعيات الخيرية ومؤسسات الزكاة والصدقات، ومؤسسات التكافل الاجتماعي ونحوها لتساهم في تحقيق الضمان والرعاية لطبقة الفقراء والمساكين والمعوزين وتحويلهم إلى قوة إنتاجية تساهم في تحقيق التنمية.

حادي عشر: دعم كافة الجهود نحو تحقيق التنسيق والتعاون والتكافل بين بلدان الأمة العربية والإسلامية في كافة المجالات، ولا سيما مجالات العمل والمشروعات الاستثمارية المشتركة واستخدام أساليب التقنية المعاصرة وخصوصا أن لدى هذه الدول : العنصر البشري ورأس المال والموارد الطبيعية والأسواق والتكنولوجيا وينقصها تطبيق قول الله عز وجل: "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى" (المائدة: ٢).

ثاني عشر: تطوير مناهج التربية والتعليم في مراحله المختلفه بما يحقق تربية وتعليم الأجيال الشابة بما يساعد في تطبيق المنهج الإسلامي في جميع نواحي الحياة بما فيها الأبعاد الإقتصادية الإسلامية ، وغرس فيهم القيم والأخلاق والسلوك السوى الرشيد .

ثالث عشر :إنشاء المؤسسات المالية الإسلامية مثل المصارف الإسلامية وشر كات الاستثمار الإسلامي وشركات التأمين والتكافل الإجتماعي وغيرها اللازمة لتطبيق النظام الإقتصادي الإسلامي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

♦ - مقومات تطبيق البرنامج الاقتصادي الإسلامي للتنمية

من السمات المميزة للمشروع الإسلامي للتنمية والنهضة سواء في مجال السياسة أو التنمية الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية أو نحو ذلك هو القابلية للتطبيق في الواقع، وليس مفاهيم ومبادئ وقواعد نظرية، فلقد قرن الله سبحانه وتعالى الإيمان بالعمل والقول بالفعل والنية بالهمة على التنفيذ.

وتأسيسا على ذلك، يجب توفير مقومات لتطبيق البرنامج الاقتصادي الإسلامي ووضع آليات وسبل وأساليب تنفيذه حتى يحقق مقاصده المنشودة.

ويرى فقهاء وعلماء وخبراء الاقتصاد الإسلامي أن من أهم مقومات التطبيق في هذه المرحلة ما يلي:

أولا: تهيئة المجتمع لقبول هذا البرنامج وبيان فضائله وخيراته على الأفراد جميعاً وذلك من خلال وسائل الدعوة والإعلام بالحكمة والموضوعية وبالأدلة القوية والرد على التساؤلات بسعة الصدر، وهذا يتطلب وجود برنامج إعلامي لمشروع البرنامج الاقتصادي الإسلامي للتنمية.

ثانياً: وضع مجموعة من مشروعات القوانين والقرارات والتوصيات ونحوها ذات البعد الاقتصادي بما تيسر التطبيق وذلك وفقاً لمنهج التدرج والتوافق والمرونة حسب مقتضيات الحال، وفي نفس الوقت إلغاء ما يناظرها التي تعوق التنمية والنهضة.

ثالثاً: تطوير آليات وعمل المؤسسات والمنشآت المالية والنقدية والاقتصادية بما يتناسب مع آليات تنفيذ البرنامج المنشود وفقاً لمنهج التدرج.

رابعا : تفعيل أجهزة التخطيط لتعمل وفقاً لمنظومة من الأهداف والسياسات والخطط الاستيراتيجية في ضوء الإمكانيات والقدرات المتاحة، بمعنى تطبيق منهج الاستيراتيجيات.

خامساً: تفعيل أجهزة الرقابة المالية والاقتصادية لتقوم بدورها بتطهير المعاملات من كافة صور الفساد، ومتابعة تنفيذ خطة البرنامج الاقتصادي.

ويحتاج توفير هذه المقومات كافة فئات الشعب على اختلاف طوائفه وتطبيق القاعدة الإصلاحية: دعنا نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه .

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com